

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 30 سبتمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5522)

والأفضل  
20  
Distinction





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - نشاط دبلوماسي إماراتي متميز في الأمم المتحدة

### الإمارات اليوم

03 - الإمارات والأمن الغذائي العربي

### تقارير وتحليلات

04 - الرئيس الأفغاني الجديد... تحديات وملفات معقدة

05 - التوتر بين المالكي والعبادي: المظاهر والتداعيات

06 - كاتب: الرئيس الإيراني ليس معتدلاً مثلما يعتقد البعض

### شؤون اقتصادية

07 - بوتين يبحث مع روحاني التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة

### بيانات أساسية

08 - أهم نقاط اتفاق تقاسم السلطة في أفغانستان

### من إصدارات المركز

09 - الموازنة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية.. التجربة الأمريكية نموذجاً



## نشاط دبلوماسي إماراتي متميز في الأمم المتحدة

يتسم النشاط الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال اجتماعات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالحيوية والفاعلية والتميز، سواء تعلق الأمر بهذه الاجتماعات ذاتها أو الفعاليات على هامشها. فقد عبّرت لقاءات سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية في نيويورك، مع ممثلي الدول المختلفة، وخطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن قدرة الدبلوماسية الإماراتية على الحركة الفاعلة والتأثير وعرض موقف دولة الإمارات تجاه القضايا الإقليمية والدولية، في هذا المحفل العالمي الكبير بدقة ووضوح، كما كشفت عن رؤى إماراتية شاملة وفاعلة للتعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة والعالم.

وبشكل عام، يمكن القول إن النشاط الدبلوماسي الإماراتي خلال الاجتماعات الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى هامشها، تنطوي على أكثر من دلالة مهمة: **أولى هذه الدلالات**، هي أن لدولة الإمارات العربية المتحدة حضورها القوي في المحافل الدولية، وتأثيرها الواضح في تشكيل المواقف الدولية تجاه القضايا والملفات والأزمات المختلفة، وهذا ما أكده حرص ممثلي دول العالم المختلفة على اللقاء مع سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والاستماع لرأي الإمارات والتعرف على توجهاتها ومواقفها. **الدلالة الثانية**، هي أن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- حريصة على المساهمة الفاعلة في أي جهد دولي من أجل مواجهة الفاعلة والجادة للمخاطر التي تواجه البشرية، سواء تعلق الأمر بمشكلات المناخ، أو الإرهاب والتطرف، أو الحروب والنزاعات وغيرها، وهذا يتأسس على المبادئ الثابتة التي تحكم سياستها الخارجية منذ عهد المغفور له - ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وفي مقدمتها العمل من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية في العالم كله.

**الدلالة الثالثة**، هي أن نموذج التنمية الشامل في الإمارات الذي يجمع بين التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي والقيم الثقافية التي تعزز الاعتدال والتسامح والانفتاح والوسطية، يعزز من سياستها الخارجية، ويقوي من تأثيرها في الساحتين الإقليمية والعالمية، ويجعل كلمتها مسموعة ولها صداها وأهميتها لدى دول العالم المختلفة في الشرق والغرب، سواء تعلق الأمر بالأمم المتحدة أو غيرها. **الدلالة الرابعة** للنشاط المكثف للوفد الإماراتي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، هي أن هذا النشاط المتميز والناجح يندرج ضمن سياسة خارجية إماراتية فاعلة تحقق النجاحات الكبيرة على المستويات المختلفة، وقد استطاعت خلال الفترة الماضية أن تعمق العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية لدولة الإمارات مع دول العالم المختلفة، وتوسّع خيارات الحركة على الساحة الدولية، وتخدم من خلال كل ذلك أهداف التنمية الداخلية.

## الإمارات والأمن الغذائي العربي

يُعتبر ضمان مستوى آمن من المخزون الغذائي إحدى القضايا الملحة لدى الدول الساعية لتحقيق التنمية المستدامة، فالوصول إلى هذا المخزون الآمن يجنب الدول أزمات سُح المعروض الغذائي في أسواقها في حال حدوث أزمات غذاء عالمية، كما حدث في أزمة الغذاء العالمية، خلال الفترة من منتصف عام 2007 حتى منتصف عام 2008، التي تسببت في ارتفاع حاد في أسعار الغذاء، وأدت إلى تضخم فاتورة استيراد الغذاء في بعض الدول، ووصل الأمر إلى حدود المجاعات في الدول الفقيرة، التي لم تجد أموالاً كافية لاستيراد احتياجاتها الغذائية. وقد دعت «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» الدول العربية مؤخراً، إلى إنشاء مخزون استراتيجي غذائي عربي، باستخدام أحدث التقنيات المتوافرة، وتشجيع المؤسسات الوطنية على المشاركة بما يحقق الأمن الغذائي العربي.

تستورد الدول العربية نحو تسعة أعشار احتياجاتها من السلع الغذائية؛ ولهذا السبب يتحمل اقتصادها فاتورة تبلغ نحو 51 مليار دولار سنوياً، وفقاً لتقديرات «صندوق النقد العربي»، ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة استيراد الغذاء العربية إلى نحو 85 مليار دولار بحلول عام 2020، ما يعني أنها ستتمو بنحو 67% مقارنة بمستواها الحالي. ووفقاً للبيانات الصادرة عن «الملتقى العربي الأول للصناعات الغذائية» لعام 2011، يعاني الميزان التجاري للدول العربية، فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية، عجزاً بنحو 17%، وتستنزف الواردات الغذائية نحو 2.6% من ناتجها المحلي الإجمالي. وتشير هذه التقديرات في مجملها إلى حجم العقبات والتحديات التي تواجه الواقع الغذائي العربي. جدير بالذكر أن قضية بناء مخزون غذائي استراتيجي لم تكن غائبة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار السنوات الماضية، وخصوصاً أن هذه الدول تؤمن نحو 85% من احتياجاتها الغذائية عبر الاستيراد من الأسواق الخارجية؛ لذلك تُعتبر قضية الأمن الغذائي إحدى أهم أولوياتها. وتُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر هذه الدول اهتماماً بقضية الأمن الغذائي، إذ توليها اهتماماً خاصاً، بما يتناسب مع حساسيتها وأهميتها على المستويين الأمني والاستراتيجي بشكل عام، وتمثل الاستثمارات الإماراتية في قطاع الصناعات الغذائية نحو 45% من إجمالي الاستثمارات المماثلة في دول المجلس، وهي تستحوذ أيضاً على نحو 13% من إجمالي الاستثمارات العربية في القطاع نفسه، الأمر الذي يوضح إلى أي مدى تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانة متميزة في طليعة الدول العربية في الاهتمام بقضايا الأمن الغذائي.

ونظراً إلى وعي دولة الإمارات العربية المتحدة بذلك، فهي تبني وسائل وإجراءات عدة، من بينها الدخول في شراكات زراعية مع الدول الغنية بالموارد الزراعية، التي لا يتوافر لديها المقدار نفسه من الموارد المالية، فتقوم بتنفيذ مشروعات زراعية على أراضي تلك الدول، وبالشراكة معها، ولم تستثنِ دولة الإمارات محيطها العربي في هذا الشأن، حيث اتجه جزء كبير من استثماراتها الزراعية إلى دول عربية، مثل مصر والسودان ودول أخرى؛ للاستفادة من الموارد الزراعية لتلك الدول وإمدادها بالموارد المالية اللازمة لاستثمار مواردها الزراعية بشكل أمثل، بما لا تقتصر عوائده الإيجابية على تحقيق الأمن الغذائي الإماراتي فقط، ولكن تمتد أيضاً إلى الأمن الغذائي العربي بشكل عام. كما تسعى دولة الإمارات إلى جانب ذلك إلى إقامة صناعة غذاء وطنية قادرة على إشباع احتياجات أسواقها المحلية بشكل تدريجي، تمهيداً للانتقال شيئاً فشيئاً إلى التصدير إلى الأسواق العربية والإقليمية، كخطوة نحو الاستفادة من فرص تبادل المواد الغذائية بين دول المنطقة العربية، لتقطع خطوة أخرى نحو مساعدتها على تحقيق الأمن الغذائي.



## أدى اليمين الدستورية أمس الرئيس الأفغاني الجديد... تحديات وملفات معقدة

في الوقت الذي تولى فيه الرئيس الأفغاني الجديد مهام منصبه، أمس، فإنه يواجه تحديات صعبة، سواء تعلق الأمر بتحدي حركة «طالبان» أو طبيعة علاقته مع شريكه في السلطة الذي كان منافساً له على الرئاسة.



بعد نحو 13 شهراً من أزمة سياسية حادة حول نتائج الانتخابات الرئاسية في أفغانستان على خلفية ادعاء كل من أشرف عبدالغني، وعبدالله عبدالله، الفوز في الجولة الثانية من هذه الانتخابات في 14 يونيو، أدى عبدالغني، أمس الاثنين، اليمين الدستورية رئيساً للبلاد خلفاً لحميد كرزاي الذي تولى الحكم منذ إطاحة حكم طالبان عام 2001.

ويأتي الرئيس الجديد إلى السلطة بينما يواجه تعقيدات وتحديات كبيرة على أكثر من مستوى. فمن ناحية أولى، تضمن الاتفاق الذي أفضى إلى إعلان عبدالغني فائزاً بالرئاسة بنسبة 55% من الأصوات، تعيين منافسه عبدالله عبدالله رئيساً للسلطة التنفيذية. ووفق هذه التركيبة الجديدة للسلطة، فإن الرئيس الأفغاني الجديد لا يمتلك السلطة ذاتها التي كان يمتلكها سلفه كرزاي، وهذا ربما يقلل من قدرته على إدارة الأمور من ناحية، ومن ناحية أخرى يعرضه للصراع مع رئيس الحكومة ومنافسة السابق على منصب الرئاسة.

ومن ناحية رابعة، فإن الرئيس الأفغاني الجديد يتسلم مهام منصبه في الوقت الذي ما زالت فيه حركة «طالبان» تمثل تهديداً كبيراً لم تستطع قوات حلف الناتو، التي تستعد للانسحاب من الأراضي الأفغانية، أن تقضي عليه، ولعل من الإشارات ذات الدلالة في هذا الشأن، أن برنامج احتفالات تنصيب الرئيس الجديد أقيمت سرية تماماً، ولم تكتمل قائمة المدعوين لحضورها إلا قبل أيام فقط؛ وذلك تحسباً لأي عمل إرهابي في إشارة إلى الأوضاع الأمنية المضطربة في البلاد.

من الجدير بالذكر أن قوة «إيساف» التي يبلغ عددها 41 ألف عسكري، بينهم 29 ألف أمريكي، سوف تنسحب من أفغانستان بحلول أواخر العام الحالي، بعد 13 عاماً من الانتشار، واليوم، هناك 33 قاعدة للأطلسي في أفغانستان مقابل 800 قبل أعوام خلت، في حين يعمل ما لا يقل عن 350 ألف جندي وشرطي أفغاني على ضمان غالبية المهام الأمنية بمواجهة طالبان.

ومن ناحية ثانية، فإن ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دفعت إلى الاتفاق بين عبدالغني وعبدالله وإنهاء المشكلة فيما بينهما، وهذا يعني أنه على الرغم من إعادة فرز الأصوات، فإن الاتفاق بين الجانبين لم يكن ممكناً لولا التدخل من قبل واشنطن، ومن ثم فإن الصراع بين جناحي السلطة، الرئيس ورئيس الحكومة، يبقى وارداً بقوة خلال الفترة القادمة، وخاصة إذا ما تراجع التأثير الأمريكي في السياسة الأفغانية أو تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن الأفغاني بشكل عام.

ومن ناحية ثالثة، فإن عبدالغني وعبدالله يمثلان عرقيتين مختلفتين، وهذا يضيف على أي توتر أو صراع بينهما خلال الفترة القادمة بعداً عرقياً خطيراً، حيث تتركز غالبية المؤيدين لعبدالغني في أوساط الباشتون في الجنوب، في حين يستند عبدالله إلى تأييد الطاجيك في الشمال.

## التوتر بين المالكي والعبادي: المظاهر والتداعيات

إن خلافت المالكي والعبادي -إن استمرت- فلن تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية العراقية المنشودة، وخاصة أن المنطقة الشرق أوسطية والعالم الخارجي يمران بمرحلة حرجة سمتها الأساسية الحرب ضد خطر الإرهاب.



ذهب المالكي إلى مدى أوسع في معارضته للعبادي باتهامه بـ «الخيانة» من خلال صفحات «الإنترنت». وللجواب على سؤال ثانٍ مرتبط بالتأثيرات المتوقعة على الوضع الداخلي، يعد الانقسام بين العبدي الذي يودّ خلق تأثيرات إيجابية ملموسة في المناخ السياسي العراقي، والمالكي الذي يود عرقلة أي تقدم سياسي باتجاه وطني سيرُجح البلاد إلى مرحلة سمتها المزيد من العنف الطائفي تضر بالوحدة الوطنية الكفيلة بمواجهة ودحر «داعش» بصورة نهائية.

وفي الإجابة عن سؤال ثالث حول التداعيات المقبلة، يمكن القول إن ما يحظى به العراق اليوم من دعم عربي وإقليمي ودولي (أمريكي وأوروبي) مهم سيسهم إلى حد بعيد في تعزيز مسيرة الحكومة الجديدة للعبادي. ولعل في موقف دولة الإمارات العربية المتحدة (ممثلاً بخطاب سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة) من دعم ثابت للعراق ما يؤكد أن النهج الطائفي السابق لحكومة المالكي كان بالفعل من أسباب تغلغل نفوذ داعش وتهديدها لسيادة العراق الوطنية. إن تمكن العبدي من ترجمة «المواقف الوطنية» إلى «سياسات عملية» ستكسبه مزيداً من الدعم الوطني؛ الإقليمي والدولي (خاصة الأمريكي) الذي هو بأمرس الحاجة إليه في مواجهته للتحديات الداخلية والخارجية الخطيرة على مستقبله، وعلى رأسها خطر الحرب الطائفية.

ثمة مؤشرات عدة تشير إلى أن الخلافات الداخلية بين رئيس الوزراء الجديد حيدر العبدي وسلفه نوري المالكي، نائب رئيس الجمهورية حالياً، آخذة في الاتساع، ومن مظاهرها «دعوة المالكي وأنصاره» للتظاهر ضد سياسات العبدي في بغداد يوم 30 من شهر سبتمبر الحالي. العبدي يود الحفاظ على منصبه رئيساً للوزراء، بينما المالكي لا يبدو راضياً لأسباب متعددة، من ضمنها أن منصب نائب رئيس الجمهورية لا يعطيه دستورياً مساحة حيوية للتأثير. التساؤلات الرئيسية التي تطرح: أولاً، ما هي أسباب الخلاف المتصاعد؟ علماً بأن الشخصين من حزب واحد «الدعوة». ثانياً، كيف ستنعكس هذه الخلافات على الوضع العراقي؟ وثالثاً، ماهي التداعيات المحتملة، أخذاً بالاعتبار طبيعة المرحلة الدقيقة والحرجة التي يمر بها العراق في إطار الحرب ضد «داعش»؟

من الأسباب والدواعي الأساسية للخلاف المحتدم ما يمكن إرجاعه إلى طموح المالكي ورغبته في استمرار قوته السياسية عبر منظومة الجهاز التنفيذي، والتي مكنته سابقاً من إحداث تغييرات مركزية خدمت مصالحه على المستويين المدني والعسكري. جدير بالذكر أن تعيينات المالكي الأخيرة قبل تنحيه لم تحظَ بقبول العبدي الذي اعتبر وصوله إلى رئاسة الوزراء بداية لعهد جديد يحظى بشريعية سياسية تمكّنه من اتخاذ قرارات جريئة تخدم مصلحة العراق أولاً. ومن الخطوات التي اتخذها العبدي وأغضبت المالكي، قراره إلغاء مكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي أسسه المالكي، والذي وصف بـ «عرين المالكي»، فضلاً عن ذلك، فإن العبدي يعترض على رغبة المالكي في تعيين زعيم منظمة «بدر» هادي العامري وزيراً للداخلية، كونه قد يُوّجج النزعة الطائفية. وما زاد الأمور سوءاً، أن ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي لم يصل بعد مع الآخرين إلى اتفاق حول المرشحين المحتملين لوزارتي الدفاع والداخلية. ومعارضة المالكي شملت أيضاً مقترح العبدي تأسيس «الحرس الوطني» للأقاليم كوسيلة لإعادة الثقة بين المحافظات الست التي انتفضت خلال عهد المالكي، والسلطة المركزية. أخيراً،

## كاتب: الرئيس الإيراني ليس معتدلاً مثلما يعتقد البعض

أشار جيه. ماثيو ماكيناس، الباحث في «معهد أمريكي إنتربرايز» في مقاله في موقع المعهد على «الإنترنت»، إلى أن الرئيس الإيراني، حسن روحاني، الذي اعتلى منصة «الجمعية العامة للأمم المتحدة» الخميس الماضي، بعد مرور عام على انتخابه رئيساً لإيران، كان الأمل يحدو كثيراً من الغربيين بأنه سيدفع بإيران نحو التحديث الداخلي وتبني نهج أقل مواجهة مع الخارج، إذ كان يُنظر إليه على أنه معتدل يمارس السلطة وسط جمع غفير من المتشددين في طهران، لكن تلك الآمال والتوقعات التي تعكس التمنيات الغربية قد ثبت خطأها.

دعم خامنئي لإبرام اتفاق شامل قد بقي قوياً وثابتاً، فإنه لم يرق بأي شيء فيما يتعلق بتهيئة الشعب والنخب السياسية.

### قضايا ملحة جديدة

يرى الكاتب أن التهديد المتزايد الناجم عن صعود المتشددين السُّنَّة في منطقة الشرق الأوسط، والصراع الإقليمي الطائفي المنبعث من سوريا، قد أصبحت مشكلات استراتيجية جديدة ومكلفة بالنسبة إلى إيران، وقد تجلى ذلك خلال الشهور الماضية بظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، ومع تصاعد هذا التنظيم وغيره من التنظيمات المماثلة في المنطقة، أدى ذلك إلى تراجع قيمة الردع الإيراني عن طريق امتلاك القدرات النووية، حيث أصبحت القدرات النووية عديمة الفائدة ضد عناصر غير حكومية وغير نظامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة القدرات الصاروخية والبحرية الإيرانية في الخليج تقلل من الحاجة إلى الخيار النووي.

ويختتم الكاتب مقاله بالقول بأنه مهما كان القرار الإيراني بشأن المفاوضات النووية مع الغرب أو بشأن الحرب ضد تنظيم «داعش»، فإن التوافق بين روحاني وخامنئي سيبقى قوياً، وسيسعى روحاني في الوقت ذاته إلى إحداث إصلاحات اقتصادية، سواء تم تخفيف العقوبات الغربية عن بلاده أم لا، كما أنه سيسعى إلى لعب دور أكبر في إدارة الأزمات الإقليمية، وسيبقى روحاني جزءاً من النظام الإيراني، وبالتالي فإن سياساته وتعاملاته الدبلوماسية تهدف إلى الحفاظ على الجمهورية الإسلامية بدلاً من تغييرها من الداخل.



يقول الكاتب إن الرئيس الإيراني حسن روحاني واجه الأزمات الخطيرة والتحديات السياسية خلال العام الماضي بحزم، لكنه كان مرتبطاً بصورة وثيقة مع المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي، وهذا ليس مستغرباً، فقد عمل روحاني لمصلحة النظام منذ فترة طويلة، وشارك عن كثب في إدارة ملف البرنامج النووي للبلاد، وساعد الحكومة على شن حملة قاسية لفرض النظام خلال احتجاجات الطلاب عام 1999.

وفيما يتعلق بالقضايا الخطيرة مثل مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق والشام (داعش) فقد أدار روحاني الدبلوماسية والعلاقات العامة الإيرانية بالأسلوب نفسه، ففي مقابلة له مع أحد الصحفيين الأمريكيين وصف روحاني الهجمات الجوية ضد التنظيم في 22 سبتمبر

الجاري، على أنها غير شرعية وسبق له أن انتقد التحالف الدولي الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل القضاء على التنظيم، ووصفه بـ«السخيف».

يقول الكاتب إنه لا يوجد توافق قوي وواضح بين خامنئي وروحاني في القضايا المصيرية أكثر من توافقهما بشأن البرنامج النووي الإيراني، وبشأن المفاوضات المتعلقة بالبرنامج مع مجموعة (1+5)، وعندما أعلنت إيران العام الماضي انفتاحها نحو جولة جديدة من المباحثات النووية، أصدر خامنئي بعض التصريحات الشاذة حول «المرونة البطولية» المطلوبة من إيران، وكان عليه أن يهيئ الشعب، وخاصة -النخب داخل النظام- للمفاوضات الرسمية وإمكانية التوصل إلى التسويات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التسويات التي يصعب تقبلها في شأن هذا الملف الحساس، وبرغم أن



## بوتين يبحث مع روحاني التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة

في موسكو في أغسطس الماضي، وأيضاً إلى أهم قضايا التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وما زال حجم التبادل التجاري بين موسكو وطهران في تراجع، ففي عام 2013 سجل تراجعاً نسبته 31.5%، ليبلغ 1.6 مليار دولار، وبلغت نسبة التراجع خلال النصف الأول من العام الحالي 16.6%. ويتوقع أن تشهد العلاقات بين البلدين تطوراً كبيراً خلال السنوات المقبلة، خصوصاً في المجالات الواعدة للتعاون، كتوريد معدات النفط والغاز والطاقة الروسية إلى إيران.



عقد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أمس، على هامش قمة الدول الخمس المطلة على بحر قزوين سلسلة من اللقاءات الثنائية مع زعماء إيران وأذربيجان وتركمانستان. والتقى بوتين نظيره

الإيراني حسن روحاني للمرة الثالثة هذا العام، إذ سبق لهما أن تحدثا خلال القمتين الدوليتين في شنغهاي في مايو الماضي وفي دوشنبه في 12 سبتمبر. ويبحث الطرفان سبل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وكان من المقرر أن تتطرق المحادثات إلى سير تحقيق مذكرة التفاهم بين الحكومتين الموقعة

### مسؤول: استثمارات دول «أوابك» مستقرة برغم الاضطرابات



كشف مصدر خليجي في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «أوابك» أن استثمارات دول المنظمة تسير أعمالها بشكل جيد، باستثناء كل من العراق وليبيا، حيث خفضت

نشاط أعمالها بشكل كبير بسبب الأوضاع غير المستقرة التي انعكست تحديداً على إنتاج ليبيا من النفط، لافتاً النظر إلى أن الشركات الثلاث التي تعمل تحت مظلة الشركة القابضة العربية في ليبيا تراجع عملها بنسبة 60% وأوضح علي السواد، مدير عام إدارة الاستراتيجيات والتخطيط في هيئة النفط والغاز البحريني، أن الاضطرابات السياسية حول العالم تصنف في فئة العوامل المؤثرة في أسواق النفط العالمية، لذا فإن هذه النزاعات المندلعة حالياً في أكثر من منطقة تثير القلق والمخاوف على سلامة إمدادات النفط والغاز، ما يؤدي إلى حدوث تذبذبات سعرية ذات اتجاه تصاعدي، بما يخل بتوازن قوى السوق في عمليتي العرض والطلب. وأشار إلى أن «أوابك» والدول العربية المصدرة من خلالها تملك إمكانية التصرف كمنتج مرن يقوم بتخفيف الضغط النفسي على السوق بتأمين إمدادات كافية.

### مشاكل مالية لروسيا بسبب أسعار النفط المنخفضة

بدأ هبوط أسعار النفط، تحت مستوى 100 دولار، بسبب ضيقاً للحكومة الروسية؛ لأن الميزانية الروسية تحتاج إلى بقاء أسعار نفط خام الأورال عند مستوى 100 دولار أو أعلى حتى لا تسجل عجزاً ويستمر اقتصادها في النمو، وهو ما تؤكدته تصريحات صحافية لمسؤولين روس في وزارة المالية. وتسعر روسيا خام الأورال الذي تبيعه على أساس أسعار خام برنت؛ ولهذا فإن هبوط برنت يعني هبوطاً في سعر بيع الأورال كذلك. وهو ما يتفق معه خبراء نفطيون في تعليقهم لـ«العربية.نت»، بالقول: إذا ما وصل سعر النفط إلى 90 دولاراً



للبرميل واستمر على هذا المعدل لفترة أكثر من ثلاثة أشهر، فإن هذا سيسبب كارثة مالية للحكومة

الروسية، وسوف يدخل الاقتصاد الروسي في مرحلة الركود، وإذا استمر المعروض النفطي في الزيادة، وكانت البرودة في فصل الشتاء القادم في حدود معقولة ولم تكن درجات الحرارة متطرفة، فإن الطلب سينمو ببطء في الربع الرابع من هذا العام، وستبقى الأسعار أقل من 97 دولاراً، ما يسبب مشكلة لروسيا.



## أهم نقاط اتفاق تقاسم السلطة بين أشرف عبدالغني وعبدالله في أفغانستان

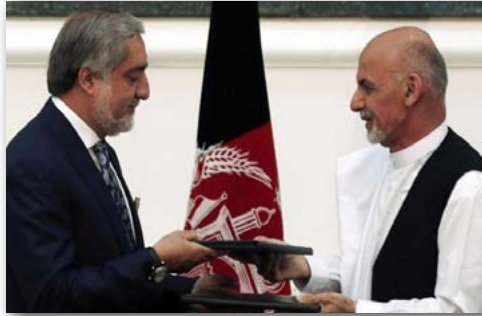
في ما يلي أهم نقاط اتفاق تقاسم السلطة بين الرئيس الأفغاني الجديد أشرف عبدالغني ورئيس السلطة التنفيذية عبدالله عبدالله، الموقع في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر الجاري؛ لإنهاء الخلاف حول فرز أصوات الانتخابات الرئاسية في يونيو الماضي، والتي أعلن كل منهما فوزه فيها.

### من هو صاحب القرار؟

طاجيك الشمال المواليين في معظمهم لعبدالله عبدالله، وبشتون الجنوب الذين يؤيدون أشرف عبدالغني، ما أثار المخاوف لدى الأمم المتحدة من عودة التوترات العرقية إلى البلاد، والتي أدت إلى حرب أهلية خلال التسعينيات. حتى إن بعض الأنصار النافذين لعبدالله عبدالله دعوه إلى تشكيل «حكومة موازية»، الأمر الذي قد يؤدي، في حال حدوثه، إلى انقسام البلاد.

### ما الدور الذي لعبه المجتمع الدولي؟

أعربت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأجنبية الأخرى التي تشكل مساعداتها أكبر قسم من الموازنة الأفغانية، قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، عن رغبتها في عدم التدخل في الاقتراع بين المرشحين الأوفر حظاً: عبدالله عبدالله، وأشرف عبدالغني. لكن التطورات التي تلت ظهور المؤشرات الأولية



لنتائج الانتخابات، والتنديد بحدوث تزوير مكثف من قبل الطرفين، زادت من مخاوف المجتمع الدولي من إمكانية انجرار البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار، وهو ما دفع بوزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، لزيارة «كابول» مرتين خلال الصيف الماضي لإقناع عبدالغني وعبدالله بقبول نتيجة إعادة فرز الصناديق، في ثمانية ملايين بطاقة انتخاب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وعندما تم توقيع اتفاق تقاسم السلطة بين الطرفين أقرت اللجنة الانتخابية أن أشرف عبدالغني هو الذي فاز في الانتخابات، وقال عبدالغني معلقاً على اتفاق تقاسم السلطة «إنه ليس تقاسماً للسلطة، بل تقاسم للواجبات». وبعد التصريحات الملتهبة التي أدلى بها عبدالله عبدالله خلال الصيف اعتمد لهجة أكثر ليناً بعد توقيع الاتفاق.

يفيد الاتفاق أن حكومة الوحدة الوطنية «ستكون شراكة سياسية حقيقية بين الرئيس ورئيس السلطة التنفيذية» لكن «تحت سلطة الرئيس» ما يمنح أشرف عبدالغني الأولوية.

يعتبر دور عبدالله أقرب إلى «رئيس وزراء»، في حكومة الوحدة الوطنية إذ إنه يترأس الاجتماعات، ولاسيما اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي. ويمكن أن يتحول الرئيس التنفيذي إلى رئيس وزراء رسمي خلال عامين، وهو ما يعد تغييراً كبيراً في الحكومة التي ينص الدستور على أن تدار بنظام رئاسي. إذ تم الاتفاق على أن تعقد اللويا جيرغا (المجلس القبلي الموسع) اجتماعاً بعد سنتين لتعديل الدستور كي ينص على إنشاء منصب رئيس وزراء لأنه لا يتضمن ذلك حالياً. من جهة أخرى سيكون الرئيس

ورئيس السلطة التنفيذية ممثلين بالتساوي في مؤسسات اقتصادية وأمنية عدة، بما فيها مجلس الأمن الوطني، كما يلتزمان بتعيين موظفين كباراً ومسؤولين حسب مبدأ «الكفاءة». ويمهد تشكيل حكومة وحدة وطنية الطريق لتوقيع الاتفاق الأمني الذي يسمح لقوة صغيرة من القوات الأجنبية بالبقاء في أفغانستان بعد عام 2014، وهو ما رفضه الرئيس السابق حامد كرزاي توقيعه.

### لماذا كان ذلك الاتفاق ضرورياً؟

كان عبدالله عبدالله قد ندد غداة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 14 يونيو الماضي، بعمليات تزوير مكثفة نسبها إلى معسكر خصمه المرشح الرئاسي الآخر آنذاك أشرف عبدالغني. وسرعان ما اشتدت حدة اللمحة بين المعسكرين ما أدى إلى تفاقم التوتر بين

## المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية.. التجربة الأمريكية نموذجاً

المحلي التي يمكن من خلالها لوكالات تطبيق القانون أن تقوم بالعديد من إجراءات الرقابة والتفتيش ضد أفراد ومنظمات داخل الولايات المتحدة. إن بعض البنود التي يتضمنها قانون مكافحة الإرهاب قد تكون مبررة. ومن بينها زيادة الوجود العسكري على الحدود الشمالية، وبعض البنود التي تنص على مكافحة غسل الأموال، والتخلص من الحواجز المؤسسية التي كانت تعوق تبادل المعلومات بين وكالات تطبيق القانون والاستخبارات، وتحسين إجراءات منح التأشيرات (وفي الواقع يُعد تفعيل تلك الإجراءات خارج سيطرة الكونجرس). ولكن في العديد من الأمور الأخرى، كان قانون مكافحة الإرهاب يعكس مبالغة في ردود الأفعال شبيهة بما كان يحدث في التاريخ الأمريكي. ومن بين تلك الأمور إلغاء القيود والمراجعة القضائية التي كانت مفروضة على سلطات التحقيق وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى حماية الأبرياء ومعاينة المذنبين، فالقانون ينتهك المبادئ الدستورية الأساسية ويجعل من الممكن ترحيل المهاجرين بسبب انتماءاتهم السياسية أو بسبب ما يدلون به من أحاديث.

أما في الموجة الثانية، فقد اتخذت قوانين وسياسات في إطار مكافحة الإرهاب، فتضمنت قانون زيادة الأمن الداخلي لعام 2003، بغرض منح وزارة العدل الأمريكية سلطات كافية لمكافحة

الإرهاب. ويسمح القانون بتسهيل قيام الحكومة بعمليات التنصت والمراقبة وفقاً لأدلة سرية، وحماية رجال المباحث المنخرطين في نشاطات مراقبة غير قانونية من دون تصاريح قضائية في حالة إذا ما كانوا، في نشاطهم هذا، يتبعون أوامر مسؤولين كبار في السلطة التنفيذية. كما أضفت الصفة القانونية على ما تقوم به وزارة العدل من اعتقالات سرية من خلال الموافقة على نصوص قانونية من شأنها أن تجهض أي محاولات قضائية لتحدي قيام الحكومة بعدم توفير المعلومات الأساسية عن المعتقلين. وحدت من قدرة المحامين على تحدي استخدام الأدلة السرية. وسمحت بترحيل المهاجرين ترحيلاً فورياً في حال إعلانهم خطرين على الأمن القومي من قبل وزير العدل الأمريكي، حتى لو كانوا حاصلين على تصريح الإقامة الدائمة ومن دون توافر دليل على ارتكابهم جرائم أو على أن لديهم نوايا إجرامية.

يناقش الكتاب مدى ارتباط مفهومَي الأمن القومي والديمقراطية أو تعارضهما في الدول التي تسود فيها الأنظمة الديمقراطية، ولاسيما في أوقات الأزمات الكبرى. ويدرس بالتفصيل التجربة الأمريكية - كحالة دراسية - في مجال المواءمة بين اعتبارات الأمن القومي ومتطلبات الديمقراطية؛ باستعراض نبذة تاريخية عن هذه التجربة، والتركيز على سياسة الأمن القومي الأمريكي في أعقاب واحدة من أعنف الأزمات التي شهدتها التاريخ الأمريكي، والمتمثلة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتأثيرها في زيادة دور الدولة. وأوضحت هذه التجربة أن النظام السياسي الأمريكي، على الرغم من كونه نظاماً ديمقراطياً،

فقد قام بإعطاء الأولوية لمتطلبات الأمن القومي على حساب مبادئ الحكم الديمقراطي، ما أدى إلى تأثيرات سلبية في حقوق الإنسان والحريات المدنية للمواطنين والمقيمين، وهو ما تكرر مرات عدة في التاريخ الأمريكي. لكن آليات الرقابة والتوازن بين السلطات وتداول السلطة الموجودة في النظم الديمقراطية قد ساعدت على العودة السريعة إلى مبادئ الحكم الديمقراطي بمجرد انتهاء الأزمة التي تعرض لها الأمن القومي.

وبالنسبة إلى السياسات والقوانين التي أصدرتها الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،

بسبب متطلبات الأمن القومي، استنتج الكتاب أن الولايات المتحدة شهدت في أعقاب تلك الأحداث محاولات عدة لإعادة إحياء دور الدولة من خلال سياسات مكافحة الإرهاب وقوانينها التي طالت قطاعات متعددة. وتزايدت سلطة الدولة في مراقبة الأفراد والجماعات وطلب أرقام الحسابات والوثائق واعتقال الأفراد والقيام بعمليات تصنيف عرقي، وغيرها من الإجراءات التي تتنافى مع طبيعة النظام الديمقراطي الأمريكي. وقد تناقص حجم تلك الإجراءات الاستثنائية وتيرتها بشكل تدريجي بسبب آليات الرقابة والتوازن المذكورة آنفاً.

وقد أقرت تلك السياسات والقوانين ضمن موجتين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكان أهم ما تضمنته الموجة الأولى «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي وسّع من الإجراءات المتعلقة بمواجهة الإرهاب لتكون قادرة على مواجهة جرائم الإرهاب

